مجلة الجامعة الإسلامية المجلد العاشر ، العدد الأول ص183– ص222، 2002

منهج السلف في إثبات الصفات الإلهية

سعد عبدالله عاشور *

كلية أصول الدين – الجامعة الإسلامية

ص .ب : 108 غزة – فلسطين

SALF,S APPROACH IN CONFIRMING THE DIVINE ATTRIBUTES

ملخص تناول الباحث بالدراسة والتحليل طريقة السلف الصالح في إثبات الصفات الإلهية ، وأبان موقف كل من السلف والخلف من المتشابه من آيات الصفات والتي تفيد بظاهر ألفاظها وتعابيرها بعض النقائص للذات الإلهية ، كالجهة والجسمية والجوارح والأعضاء والتحيز في مكان .

فأبان البحث طريقة تنزيه الله وذلك بإثبات ما أثبتته هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية من صفات الكمال لله تعالى ، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف .

كما أن البحث يرد على أهم المزاعم التي يتهم بها مذهب السلف كدعوى أن مذهب السلفً التفويضً ، وأن النصوص لها ظاهر وباطن وغيرها .

Abstract **This research studies and analyses the approach of the Salaf (the first generation of the Muslim Oma) in confirming the Divine Attributes. The researcher has pointed out the opinions of both Salaf and Khalaf (successors) concerning similar verses of Divine Attributes, which at the surface, show some contrast in these attributes such as in the directionality concrete entity, organs and place.**

The research shows the glorification of God through the Quranic verses and Prophet's Hadiths and proves the Divine Attributes of perfection without likening, similitude and dysfunctioning.

Finally, the research refutes the allegations that Salaf's approach is attributing the meaning of Divine Attributes to God because texts and expressions have deep and surface meanings.

---

* الأستاذ المساعد بقسم العقيدة .

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سـيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلـل فلا هادي لـه. وأشهد أن لا إلـه إلا الله ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله وبعد...

فإن مذهب السلف يجابه اليوم – كما جابه من قبل – أباطيل كثيرة من ذلك التشكيك في منهجهم في إثبات الصفات وذلك بترويج أن مذهبهم هو التفويض في الصفات .

ومن هنا فالواجب على المتمسكين بهذا المذهب أن يقفوا على ثغوره منافحين حتـى لا يؤتى من قبل أي واحد منهم ، وذلك ببيان منهج هؤلاء الأسلاف حيث إنهم يمثلون الفرقة الناجية والطائفة المنصورة ، والذين كانت عقيدتهم هي العقيدة الصافية ، صفاء العسـل المصـفى ، وقوية قوة الجبال الراسية .

وفي محاولة لمعرفة المنهج والتطبيق لمذهب السلف كان توفيق الله تعالى يحدوني في جمع مادة هذا البحث المتواضع وتنسيقه على نحو يجمع بين السياق الموضوعي ، إلى جانـب العرض والتفسير والمناقشة والتحليل .

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة البسيطة في تمهيد وأربعة مباحث

التمهيد : بينت فيه معنى توحيد الأسماء والصفات عند السلف .

المبحث الأول : عرضت فيه أقسام الصفات عند المتكلمين ، وأقسام الصفات عند السلف .

المبحث الثاني : تناولت فيه حقيقة الصفات الخبرية وأقسامها ، وعرضت نماذج آيات وأحاديث الصفات التي يعتقد بعضُ أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم .

المبحث الثالث : وقد بينت فيه معنى الإحكام والتشابه والتأويل في القرآن الكريم ، وقد اشـتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معنى الإحكام في القرآن الكريم .

المطلب الثاني : معنى التأويل : وقد تناولت فيه حقيقة التأويل لغة واصطلاحاً ، ثم حقيقة التأويل في نصوص الصفات .

المبحث الرابع : ناقشت فيه أهم الشبهات التي يُتَهم بها مذهب السلف ، وهي :

الشبهة الأولى : دعوى أن التفويض مذهب السلف .

الشبهة الثانية : الحقيقة والمجاز في صفات الله تعالى .

الشبهة الثالثة : دعوى أن النصوص لها ظاهر وباطن .

وبعد ، فهذا جهد متواضع قمت به خدمة للعقيدة الإسلامية ، فإن أصبت فبفضل من الله ومنته ، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أدخر جهداً في سبيل الوصول به إلى أرفع مستوى .

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين، وأن يجعل لي به سهماً في تصحيح عقائد المسلمين ، وتنقيتها من الشوائب ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلى اللهم على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد

معنى توحيد الأسماء والصفات

وهو اعتقاد انفراد الله سبحانه و تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى التي وردت في الكتاب والسنة ، وذلك بإثبات ما أثبته سبحانه لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات ومعانيها وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة إثباتاً من غير تمثيل ، و تنزيهاً من غير تعطيل، على حد قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ (1) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : " الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، و بما وصفته به رسله ، نفياً و إثباتاً ، فيثبت لله ما أثبته لنفسه ، وينفى عنه ما نفاه عن نفسه ، و قد علم أن طريقة سلف الأمة و أئمتها إثبات ما أثبته من الصفات ، من غير تكييف و لا تمثيل ، ومن غير تحريف و لا تعطيل .

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء و الصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير** ﴾(2) ، ففي قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ رد للإلحاد والتعطيل " (3).

ويفهم من هذا التعريف أن توحيد الأسماء و الصفات يرتكز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب ، وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ، ومن أخذ بواحد من تلك الأسس فقد ضل (4) ، وهذه الأسس هي :

أ- تنــزيه الله عز وجل عن مشابهــة الخلق ، وهذا الأصل يدل عليه قولــه تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ (5) .

ب- الإيمان بالأسماء والصفات الثابتة في الكتاب والسنة ، وعدم التعــرض لنفيهــا ، ويدل على هذا الأصل قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ بعد قوله تعــالى : ﴿ **لَــيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ (6) .

ج- قطع الطمع عن إدراك كيفية هذه الصفات ، لأن إدراك حقيقة الكيفية مســتحيل، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : ﴿ **وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا** ﴾ (7).

مما تقدم يتبين لنا أن طريقة إثبات الأسماء والصفات هو الاعتماد على الكتاب والسنة ، وأنه يجب على المكلف أن يؤمن بالأسماء والصفات الواردة فيهما من غير تكييف ، ولا تمثيل، ولا تشبيه ، ولا تعطيل ولا تأويل .

وقد ذكر القرآن أن لله عز وجل أسماء يجب الإيمان بهــا دون إلحاد ، قــال تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَــانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ (8)

كما ذكر أن له صفات عليا ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِــيرُ** ﴾ (9) وغيرها من الصفات الواردة في آيات كثيرة من القرآن الكريم .

وكل ما ثبت عن الله عز وجل من الأسماء والصفــات ، فإنه لا يشبــه فيه شيئــاً من خلقه ، ولا يشبهه شيء ، وقد بيــن ذلك في قولــه تعــالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِــــهِ شَيْءٌ وَهُــوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾ (10) ، فقــد نفى المماثلــة والتشبيه ، ثم أثبت لنفسه الصفات التي لا يشبهه فيها أحد من خلقه .

قال تعالى : ﴿ **فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ** ﴾ (11) وقال أيضاً : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــد ، اللَّهُ الصَّمَد ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَد ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾ (12)

المبحث الأول

أقســـــام الـصـــفــات

سلك السلف في تناولهم لموضوع الصفات مسلكاً خاصاً بهم ، وقبل بيان مسلك السلف أرى – تتميماً للفائدة – أن أذكر تقسيم المتكلمين الذين أثبتوا الصفات لله تعالى ، ثم أُتبعه بذكر تقسيم السلف كالتالي :

المطلب الأول : أقسام الصفات عند المتكلمين

درج المتكلمون الذين أثبتوا الصفات على تقسيم صفات الله تعالى إلى أربعة أقسام : نفسية ، وسلبية ، وصفات معاني ، وصفات معنوية .

1- **الصفات النفسية** : وعرفوها بأنها الحال الواجبة للذات ما دامت الذات معللة بعلة وهي الوجود.

2- **الصفات السلبية** : وعرفوها بأنها التي سلبت أمراً لا يليق بالله تعالى ، وهي عندهم خمس صفات : القدم ، والبقاء ، ومخالفته تعالى للحوادث ، وقيامه بنفسه ، والوحدانية. .

3- **صفات المعاني** : وقد عُرِّفت بأنها كل صفة قائمة بموصوف زائدة على الذات وموجبة له حكماً وهي سبع : القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة ، والسمع ، والبصر، والكلام . وإنما سميت بذلك لأن كل صفة منها تدل على معنى زائدة على ذاته تعالى وهي أيضاَ ما يسمونه بالصفات الوجودية .

4- **الصفات المعنوية** : وهي ملازمة للسبع الأولى ، وقد عرفت بأنها الحال الواجبة للذات ، ما دامت المعاني قائمة بالذات ، وعللوا تسمية هذه الصفات بهذا الاسم بأن الاتصاف بها فرع عن الاتصاف بالسبع الأولى ، فإن اتصاف محل من المحال بكونه عالماً ، أو قادراً مثلاً ، لا يصح إلا إذا قام به العلم أو القدرة ، و قِسْ على هذا.

فصارت السبع الأولى وهي صفات المعاني عللاً لهذه أي ملزومة لها ، فلهذا نسبت هذه إلى تلك ، فقيل فيها : صفات معنوية ، وهذه الصفات المعنوية هي كونه تعالى قادراً، ومريداً وعالماً ، وحياً وسميعاً ، وبصيراً ، ومتكلماً .(13)

ولا يخــفى أن المثبتين للصفات من المتكلمين يمثلهم طائفتـــــان همـــا : الأشـــــاعرة والكراميـــة .

فالأشاعرة : أتباع أبي الحسن الأشعري (14)، وهؤلاء يثبتون لله سبحانه وتعالى ســبع صفات زائدة على الذات ، و يطلقون عليها صفات المعاني ، بمعنى و جود معنى لها زائد على الذات ، و هذه الصفات هي : العلم ، و القدرة ، و الإرادة ، والحياة ، و الســمع ، والبصـــر، والكلام .(15)

أما الكرَّامية : أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (16) فقد أثبتوا أيضاً صفات المعاني لله تعالى زائدة على ذاته ، فالله تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي بحيـــاة ، وهكـــذا جميع هذه الصفات قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى (17).

وقالوا أيضاً : إنه تعالى لم يزل خالقاً ، رازقاً ، منعماً ، من غير وجـــود خلـــق ورزق ونعمة منه ، وإن معنى خالقيته قدرته على الخلق ورازقيته قدرته على الرزق وإنعامـــه قدرتـــه على الإنعام (18).

وقد نص ابن كرام – كما يقول الشهرستاني– على أن معبوده على العرش اســـتقراراً ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى " عذاب القبر " إنه أحـــدي الـــذات وأحـــدي الجوهر ، وقال إنه مماس للعرش مـــن الصـــفحة العليـــا وجـــوَّز عليـــه الانتقـــال والتحـــول والنزول(19).

وقد ارتأى البغدادي أن إطلاق ابن كرام لفظ " الجوهر " على الله موافقـــة لمـــا زعمتـــه النصارى من أن الله تعالى جوهر(20) .

وقد أثارت آراء ابن كرام وأتباعه الفرق الإسلامية الأخرى ، لما فيها من مخالفة ظاهرة لما أوجبه الإسلام من اعتقاد التنزيه ، ولذلك نجد المعتزلة يهبون لمنـــاظرة الكراميـــة فيقـــول المقريزي عن ذلك : " وكانت بين الكرامية بالمشرق وبين المعتزلة مناظرات ومناكرات وفـــتن كثيرة متعددة "(21) ، ونهض الرد عليهم متكلمو أهل السنة أيضاً ، وقد وصـــف الشهرســـتاني الكرامية(22) في " الملل والنحل " بأنهم " ليسوا علماء معتبرين " بل " سفهاء جاهلين " .

المطلب الثاني : أقسام الصفات عند السلف

أما السلف فقد ذهبوا إلى تقسيم الصفات إلى قسمين لا ثالث لهما ، وهذان القسمان همـــا

1- صفات ذاتيـــة : لا تنفك عن الذات ، بل هي لازمة لها أزلاً و أبداً و لا تتعلق بها مشيئته و قدرته، منها ما هو عقلي ، و منها ما هو خبري .

2- صفات فعلية : تتعلق بها مشيئته و قدرته كل وقت وآن ، وتحدث بمشيئته و قدرته ، منهـــا ما هو عقلي ، ومنها ما هو خبري .

والصفات الذاتية على قسمين

أ- صفات ذاتية عقلية : أي أن الاستدلال عليها يحصل بالعقل فيقترن فـــي معرفتهـــا الســـمع والعقل كصفة الحياة والعلم و القدرة والإرادة و السمع ...

ب- صفات ذاتية خبرية : أي أن الاستدلال عليها وإثباتها لا يمكن إلا عن طريق النص كصفة اليدين.

والصفات الفعلية على قسمين أيضاً

أ- عقلية : كصفة الخلق و الرزق ... فيشترك في معرفتها السمع والعقل .

ب- خبرية : كالاستواء و النـــزول و الإتيان والمجيء ...

هذا هو تقسيم السلف للصفات (23) ، ولا ريب أن هذا التقسيم أشـــمل مـــن تقســـيم المتكلمين السابق لأنه شامل لجميع أنواع صفات الله تبارك و تعالى فلا يخـــرج عـــن هـــذين القسمين نوع منها، ولأن جميع نصوص الصفات من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تـــدل علـــى صحة هذا التقسيم إذ ورد بعضها بإثبات صفات لازمة للذات العلية ، و بعضـــها الآخـــر ورد بإثبات صفات تتعلق بها مشيئته واختياره سبحانه .

أما تقسيم المتكلمين فقاصر لأنه مبنى على اعتقادهم إثبات بعض الصفات إثباتاً حقيقياً ، والتفويض في بعضها الآخر ، أو إرجاعه إلى معانٍ فيها تنزيه لله سبحانه و تعالى عن مشابهة المخلوقات . (24)

وقد ذهب الإمام البيهقي (25) – وهو من الأشاعرة – إلى تقسيم الصـــفات تقســـيماً يوافق فيه تقسيم السلف ، يقول رحمة الله : " صفات الله قسمان :

أحدهما : صفات ذاته ، و هي ما استحقه فيما لم يزل و لا يزال .

والأخر : صفات فعله . وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل .

ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة ، والقــدرة ، والعلــم، والإرادة ، والســمع ، والبصر والكلام ، ونحو ذلك من صفات ذاته ، و كالخلق ، والرزق ، والإحيــاء ، والإماتـــة ، والعفو ، والعقوبة ، و نحو ذلك من صفات فعله .

ومنه ما كان طريق إثباته ورود الخبر الصادق به فقط كالوجه ، واليدين ، والعين في صفات ذاته ، وكالاستواء على العرش ، والإتيان ، والمجيء ، والنــزول و نحــو ذلــك مــن صفات فعله " (26) .

ويلاحظ أنه قسم كِلا هذين النوعين إلى عقلي و خبري ، استناداً إلى نوع الأدلة التـــي تثبت بها ، إذ أن منها ما دل العقل على ثبوته لله سبحانـــه و تعالى ، مع ورود الــنص بـــــه ومنها ما كان طريق إثباته الأدلة النقلية فحسب .

ويرى بعض العلماء (27) أن الإمام أبا حنيفة النعمان (28)هو أول من وضـــع هــذه الفروق الدقيقة بين صفات الله تعالى ، ففي كتاب " الفقه الأكبر " المنسوب لأبي حنيفة يقول : " ... لم يزل ولا يزال بأسمائه و صفاته الذاتية والفعليـــة :

أما الذاتية : فالحياة و القدرة والعلم و الكلام والسمع والبصر و الإرادة .

وأما الفعلية : فالتخليق والترزيق والإنشاء و الإبداع والصنع و غير ذلك من صفات الفعل".

قال شارحه

وصفاته الذاتية : كالعلم و الحياة و الكلام وهي قديمة بالاتفاق.

والفعلية : أي موصوفاً بصفاته الفعلية كالخلق و الرزق و نحوهما " (29).

وعليه فقد يكون الإمام أبو حنيفة هو أول من قسم الصفات هذا التقسيم .

أما طريقة إثبات هذه الصفات " فمذهب السلف رضوان الله عليهم : إثبات الصـــفات وإجراؤها على ظاهرها ، و نفي الكيفية عنها ، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكـــلام فـــي الذات، وإثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات..." (30)

المبحث الثــاني

الـــصفـــات الخبـــريـــة

المقصود بالصفات الخبرية وتسمى النقلية والسمعية وهي : ما كان السبيل إلى إثباتهـا طريق السمع فقط ، وهو الخبر الصادق عن الله تعالى ، أو عن رسوله الأمين عليــه الصـــلاة والتسليم ، أما العقول بمفردها فليس لها سبيل إلى إثباتها ، ودورها التصديق بها بعــد ثبوتهـا بطريق الوحي ، فالعقل السليم لا يعارض الخبر الصحيح كما هو معروف .

وقد وردت نصوص كثيرة في الكتاب و السنة تثبت هذه الصفات لله تعالى كما يليــق بجلاله وعظمته ، و أمثلة هذه الصفات : الوجه – العين – اليد – الرضا – القَدَم – النـــزول – الاستواء – العلو – المجيء – الضحك – الغضب – الفرح ... إلخ .

وهذه الصفات تنقسم إلى قسمين

أ– صفات ذاتية : وهي التي تكون لازمة للذات أزلاً وأبداً ، لا يتصور إنفكاكها عنها ، بمعنـــى أنها قائمة بذاته العلية ، وهي قديمة قدم الذات ، مثل : الوجه ، واليد ، والعــين ، والأصـــابع ، والنفس ، والقَدم ، والساق وغيرها .

ب– صفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته تعالى و قدرته مثل : النـــزول – الاستواء على العرش المجيء – الضحك – الفرح – الغضب .

وهذه الصفات نثبتها لله تعالى كما أثبتها لنفسه ، أو أثبتها له رسوله ﷺ ، وكما يليــق بعظمته وجلاله ، و لا نخوض فيها بأهوائنا و آرائنا ، بل نفوض كنهها وحقيقتها إلى الله تعالى لعدم معرفتنا لحقيقة الذات ، ولولا ورود الخبر بها ، وصحته ، لولا ذلك لأمسكنا عن الكلام في هذه الصفات وغيرها من الأسماء والصفات لأن معرفة حقيقة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة

الذات ، وذلك لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحذو حــذوه ، وعليــه فهــذه الصفات نثبتها ونؤمن بها دون تحريف أو تعطيل ، ودون تكييف أو تجسيم أو تشبيه ، وهكــذا يقال في سائر صفات الله تبارك وتعالى . (31)

نماذج من آيات الصفات

1ــ ورد في القرآن الكريم ذكر الوجــه مضافــاً إلى الله جل جلالــه ، في مثل قولــه تعالى **﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾** (32) وقولــه تعــالى : ﴿ **وَيَبْقَــى وَجْــهُ رَبِــكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ (33) .

ومثل ذلك كل آية ورد فيها لفظ الوجه مضافاً إلى الحق تبارك و تعالى.

2ــ وذكرت اليد مضافة إلى ذات الله تعالى في مثل قوله تعالى: ﴿ **يَدُ اللَّهِ فَــوْقَ أَيْــدِيهِمْ**﴾ .(34)

3ــ وذكرت العين مضافــة إلى الذات العلية في مثــل قولــه تعالى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ (35) ومثلها كل آية ورد فيها لفظ العين مضافاً إلى الله تبارك وتعالى .

4ــ وذكر في نصوص القرآن الكريم أنه – سبحانــه – على العرش مثــل قولـــه تعــالى : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ (36).

5ــ وذكر أنه سبحانه وتعالى في السماء ، قال تعالى : **﴿ أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِــفَ بِكُمْ الأَرْضَ** ﴾ (37) وقولــه تعالى : ﴿ **أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِــلَ عَلَــيْكُمْ حَاصِبــاً ﴾** (38).

6ــ وقوله تعالى : **﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾** (39) وقوله تعالى في شأن عيســى عليــه السلام **﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾** (40) ، مما يؤخذ منه نسبة الجهــة لله تبارك و تعالى .

نماذج من أحاديث الصفات

ورد في السنة الصحيحة ألفاظ كالتي وردت في الآيات السابقة ، ومضافة إلى الباري جَلَّتْ عظمته ، كالوجه و اليد ، و العين ، ووردت أيضا صفات أخرى لـم يتعـرض القـرآن الكريم لها ، إلا أن الكل وحي من عند الله تعالى نذكر بعضها ، فمن ذلك :

1ـ روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " ينـزل ربنا كل ليلـة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول : "من يدعوني فاستجب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له " (41).

2ـ روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول ﷺ : " إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه " و زاد مسلم : " فإن الله خلق آدم على صورته" (42).

3ـ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن قال : " لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينـزوي بعضها إلى بعض ، و تقـول : قط قط بعزتك وكرمك ، و لا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة " (43).

4ـ ومنه قوله عليه الصلاة السلام : " إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء" (44).

5ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني فـي ملأ ذكرته في ملأ خير منه ، وإذا اقترب مني شبراً اقتربت منه ذراعـاً ، وإن اقترب إليَّ ذراعاً اقتربت منه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة "(45) .

6ـ وما أخرجه البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر قال : ذُكر الدجال عند النبـي صـلى الله عليه وآله وسلم فقال : " إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور ، – وأشار بيده إلـى عينه – و إن المسيح الدجال أعور عين اليمنى ، كأن عينه عنبة طافية "(46) .

ويعتقد أهل التعطيل أن المعنى المتبادر من ظاهر هذه الآيات والأحاديث وما شـابهها معنى لا يليق بالله تعالى وهو التشبيه ، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه مـن المعنـى اللائق بالله ، وأهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عاماً في الأسماء والصفات أم خاصاً فيهمـا أو

في أحدهما فهؤلاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم واضطربوا فـــي تعيينها اضطراباً كثيراً وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف[47] .

ومع ورود هذه الآيات والأحاديث التي توهم التشبيه والتجسيم نجد نصوصاً أخرى تنفي عن الذات الإلهية المشابهة كقوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ** ﴾(48) . وقوله تعـــالى : ﴿ **قُــلْ هــُوَ الــلَّــهُ أَحــَدٌ ، الــلَّـــهُ الصــَّمـــَدُ ، لَــمْ يـــَلِـــدْ وَلَــمْ يُــولَــدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَـــهُ كُفُـــُوًا أَحـــَدٌ** ﴾ (49).

والعقل السوي – أيضاً – ينفى أن يكون الخالق مشابهاً لمخلوقاته ، ومن هنا لابد مـــن دفع هذا التعارض الواقع بين ظواهر النصوص التي تذكر الوجه واليدين .. الخ وبين نصوص التنـــزيه .

ويبدو أن " الأساس في هذا الموضوع هو أن كلمة متشابه قد وردت في القرآن الكريم في مقابل آيات محكمات ، فقال تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَـــاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَـــاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِه وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْـــمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِـــــهِ كُلٌّ مِنْ عِنـــْدِ رَبِّنَـــا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْـــبَـــابِ** ﴾ (50).

وعليه فلا بد من الخوض في موضوع المتشابه الذي جاء في القرآن الكريم ، وتفنيـــد آراء وأدلة كل من أهل التأويل وأهل التفويض لأن في ذلك توضيحاً لآية (51)مـــن كتـــاب الله تعالى تتحدث في باب العقيدة ، وتتعلق بتنـــزيه الذات العلية ، وهي الآية الكريمة التـــي تـــدور حولها معارك كلامية بين علماء الكلام من المتقدمين و المتأخرين ، من عهد المعتزلة إلى عهد ابن تيمية ومن اتبعه ، ولذلك كله فمن الواجب علينا أن نتعرض لدراستها ، واستجلاء معانيهـــا لنـــزيل الريب ، أو على الأقل نحاول إزالته .

وقبل بيان آراء و أدلة أهل التأويل والتفويض لا بد مـــن بيـــان المقصـــود بـــالمحكم والمتشابه الوارد في القرآن الكريم ، ويتضح ذلك بأمرين :

الأول : بيان معنى الإحكام والتشابه في القرآن الكريم .

الثاني : بيان معنى التأويل .

المبحث الثـــالــث

الإحكام و التشابه والتأويل في القرآن الكريم

أولاً : معنى الإحكام والتشابه في القرآن الكريم

وردت آيات في كتاب الله تصف القرآن بأنه محكم كله ، ووردت آيات أُخَر تصفه بأنه متشابــه كلــه ، وفي موضع ثالث وصفتــه أن بعضه محكم وبعضه متشابــه .

فمثال الآيات التي تصف القرآن كله بالإحكام قوله تعالى : ﴿ **الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُــهُ ثُــمَّ فُصِّلَــتْ مِنْ لَــدُنْ حَكِيمٍ خَبِيــرٍ** ﴾(52) ، وقولــه تعالى : ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَــابِ الْحَكِيمِ** ﴾ (53).

والمراد من الإحكام هنا : أنه متقن ، مصون من الباطل والفساد في ألفاظه ومعانيــه صدق في أخباره وحق في أحكامه ، عدل في وعده ووعيده ، صحيح الألفاظ ، قوي المعاني، فائق في البلاغة والفصاحة ، لا اختلاف فيه ، ولا اضطراب ، يُصدِق بعضه بعضاً، يهدي إلى صراط مستقيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إحكام الشيء إتقانه بتمييز الصــــدق مــن الكذب في أخبــاره ، وتمييز الرشد من الغي من أوامره ، والقــرآن كلــه محكم بمعنى الإتقان (54)" .

وأما الآيات التي تصف القرآن كله بالتشابه، فقد ورد في قوله تعـــالى: ﴿ **اللَّهُ نَـــزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْـــهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّـــهُمْ** ﴾ (55).

ومعنى تشابه القرآن : أنه يشبه بعضه بعضاً في الحســـن والفصـــاحة ، والصـــدق و السلامة من التناقض والاختلاف ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر ، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته ، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهي عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته و إذا أخبر بنفي شيء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه .

فهذا التشابه الذي يعم القرآن هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى : ﴿ **وَلَـــوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** ﴾ (56) ولهذا كان القول المضـــاد للقـــرآن موصوفاً بالاختلاف والاضطراب كما قال تعالى في وصف قول المشركين ﴿ **إِنَّكُمْ لَفِي قَـــوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ** ﴾ (57) .

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له فالكلام المتفق يصدق بعضه بعضاً، ويشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والعدل(58) .

وأما وصف القرآن بما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه فقد ورد فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿ **هُـــوَ الَّـــذِي أَنْزَلَ عَلَـــيْـــكَ الْـــكِتَــــابَ مِنْـــهُ آيَـــاتٌ مُحْـــكَمَـــاتٌ هُـــنَّ أُمُّ الْـــكِتَــــابِ وَأُخَرُ مُتَشَـــابِـــهَـــاتٌ** ﴾(59) ، فدلت هذه الآية أن من القرآن آيات محكمات غير متشابهات ، و أن منه آيات متشابهات غير محكمات .

وهذا يعني أن الإحكام والتشابه في هذه الآية غير الذي تقدم ، فما المقصود بالإحكـــام والتشابه في هذه الآية .

وللإجابة على ذلك لابد من الرجوع لأقوال السلف في بيان معنى هذه الآية، فقـــد ورد عنهم أقـــوال كثيـــرة ذكرهـــا ابـــن جرير الطبـــري(60) نـــورد بعضها باختصار :

قال بعضهم : المحكمات من آي القرآن : المعمول بهن و هن الناسخات ، أو المثبتات الأحكام والمتشابهات من آي : المتروك العمل بهن ، المنسوخات...

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني و أن اختلفت ألفاظه ..

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد والمتشابه منه : ما احتمل من التأويل أوجهاً ...

وقال آخرون : معنى المحكم : ما أحكم الله فيه من آي القرآن ، وقصص الأنبياء ورسلهم الذين أرسلوا إليهم ، ففصله بيان ذلك لمحمد وأمته . . المتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ..

وقال آخرون : بل المحكم من آي القرآن : ما عرف العلماء تأويله ، وفهموا معناه و تفسيره والمتشابه : ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم ، و وقت طلوع الشمس من مغربها، و قيام الساعة ، وفناء الدنيا وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لا يعلمه أحد(61) .

مما تقدم يتبين أن " الإحكام " و " التشابه " المتعلقين بالقرآن أربعة أنواع

1- **الإحكام العام** : بمعنى الإتقان في أخباره و أحكامه.

2- **التشبه العام** : وهو تماثله و تناسبه و تصديق بعضه بعضاً .

3- **التشابه الخاص** : وهو مشابهة الشيء لغيره من وجه ، ومخالفته له من وجه آخر.

4- **الإحكام الخاص** : الفصل بين الشيئين المشتبهين من وجه ، المختلفين من وجه آخر فالأول والثاني متفقان ، والثالث و الرابع متضادان (62) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " الإحكام الخاص ، فإنه ضد التشابه الخاص ، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو مثله و ليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر . وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه ، و منهم من يهتدي إلى ذلك ، فالتشابه الذي لا تمييز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على

بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كمـــا إذا اشتبه على بعض الناس مما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثلــه ، فعلــم العلماء أنه ليس هو مثله ، و إن كان مشبهاً له من بعض الوجوه "(63) .

وبهذا يظهر أن الإحكام و التشابه منه ما هو عام ومنه ما هو خاص ، و يلاحــظ أن أقوال السلف في المحكم و المتشابه ليس بينهما تعارض لأنها جميعاً ترجع لما تقدم بيانــه مــن معنى الإحكام والتشابه الخاص .

ومما سلف يمكن تعريف كل من المحكم و المتشابه في القرآن الكريم و السنة النبويــة بما يلي :

المحكم : " هو القاطع في دلالته بحيث لا يحتمل إلا **المعنــى** الواضح الصريح" مثــل قوله تعالى : **﴿ لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾** (64) ، وقوله تعالى : **﴿ قُلْ هُــوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَــمْ يَلِدْ وَلَــمْ يُولَــدْ ، وَلَــمْ يَكُنْ لَــهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾** (65).

المتشابه : " هو ما أوهم ظاهره تشبيه الله عز وجل بخلقه ، أي هو كل نص تجاذبتــه الاحتمالات حول المعنى المراد منــه ، و أوهم ظــاهره ما قامت الأدلــة على نفيــه "(66).

ثانياً : معنى التأويل

اتفق المسلمون على تنــزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث مــن إثبــات المكــان ، والجوارح والأعضاء ، وطروء الحوادث عليه تمسكاً بالمحكم من النصوص الدالة علــى ذلــك وتنفيذاً لأمر الله ، ولتحذيره من اتباع المتشابه والخوض في تأويله مع ترك المحكم الواضح .

وقد ذهب كثيــر من المتكلمين أن السلف والخلف متفقون علــى صــرف نصــوص الصفات عن ظواهرها . وبذلك يصبح الجميع (السلف والخلف) في نظرهم من المــؤولين ، غير أن السلف كان تأويلهم إجمالياً بمعنى أنهم لا يعينون المراد من النصوص مــع القطــع أن ظاهر النصوص غير مراد والخلف عينوا المراد فكان تأويلهم تفصيلياً .

يقول الإمام السيوطي : " إن أهل السنة وأهل الحديث على الإيمان بهــا – أي آيــات الصفات – وتفويض معناها إلى الله ، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها [67].

ويصرح بعض المتأخرين أنهم بعد أن اتفقوا – السلف والخلف – على تنزيه الله تعالى اختلفوا في موقفهم من تلك النصوص المتشابهة إلى مذهبين :

أولهما : مذهب السلف : وهو عدم الخوض في تأويل أو تفسير تفصيلي لهذه النصوص والاكتفاء بتنـزيه الله تعالى عن كل نقص و مشابهة الحوادث ، وسبيل ذلك التأويل الإجمالي لهذه النصوص وتحويل العلم التفصيلي بالمقصود منها إلى الله عز وجل .

ثانيهما : مذهب الخلف : الذين جاءوا من بعدهم هو تأويل هذه النصوص بما يضعها على صراط واحد من الوفاق مع النصوص المحكمة الأخرى التي تقطع بتنـزيه الله تعالى عن الجهة والمكان ، والجارحة ، ففسروا الاستواء في قوله تعالى : ﴿ **الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ (68) بتسلط القوة والسلطان ، والعين في قوله تعالى : ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي** ﴾ (69) بالعناية و الرعاية ، وهكذا أولوا باقي النصوص المتشابه بمعانٍ قالوا أنها على مقتضى اللغة(70) .

ومن هنا قيل أن السلف لا يعلمون معنى الصفات ، وإنما يفوضون معناها إلى الله تعالى ، وأن هذا التفويض هو التأويل الإجمالي .

ومن هنا قيل أن الفرق بين السلف والخلف أن السلف يؤولون تأويلاً إجمالياً والخلف يؤولون تأويلاً تفصيلياً .

ومن هنا قيل أن مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم .

وظن كثير من الناس – خطأً – أن هذا مذهب السلف ، ولكن السلف يدافعون عن مذهبهم وينفون عن أنفسهم أنهم مفوضون إلا إذ اقصد بالتفويض هنا التفويض في الكيف والكنه أما المعنى فهم يعرفونه [71] .

وأما التفويض بمعنى عدم معرفة المعنى فلا يقولون به بل يقولون المعنى معلوم والكيف مجهول[72] .

ومما ينبغي بحثه و توضيحه هو : هل التأويل كان معروفاً عند السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم بمعناه عند الخلف وهو : صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح" أم لا ؟

وهل معنى التأويل الوارد في آية سورة آل عمران ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ (73)يطابق هذا المصطلح الذي أحدثوه ، ومن ثمَّ أضفوا الشرعية على تأويلاتهم لنصوص الصفات أو بعضها ؟

وهذا ما يدعونا لبحث وبيان معنى التأويل .

أولاً : معنى التأويل لغة

قال في الصحاح في مادة " أَوَلٌ " : " التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته وتَأَولتُه تأولاً بمعنى "(74) .

وقال القرطبي(75) : " التأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه .

واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول إليه ، أي صار، وأولته تأويلاً ، أي صيرته "(76).

وقال الراغب الأصفهاني : " أَولٌ : التأويل من الأَوْل أي الرجوع إلى الأصل ، ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علمـــاً كـــان أو فعلاً، ففي العلم نحو **﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾** (77) وفي الفعـــل كقول الشاعر: " وللنوى قبل يوم البين تأويل " .

وقوله تعالى : **﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾** (78) أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه ، وقوله تعالى : **﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾** (79) قيل أحسن معنـــى و ترجمة ، وقيل أحسن ثواباً في الآخرة "(80) .

وقال إمام المفسرين الطبري – رحمة الله – : " وأما معنى التأويل في كلام العرب : فإنه التفسير والمرجع و المصير "(81) .

ثانياً : معنى التأويل في الاصطلاح

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إن لفظ التـــأويـــل يـــراد به ثـــلاثة معانٍ:

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك ، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهرة تأويلاً علـــى اصطلاح هؤلاء ، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك و إن للنصوص تـــأويلاً يخـــالف مدلولها لا يعلمه إلا الله و لا يعلمه المتأولون .

ثم إن كثيراً من هؤلاء يقولون : تجري على ظاهرها ، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله ، وهذا تناقض و قع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة : من أصحاب " الأئمة الأربعة " وغيرهم .

والمعنى الثاني : إن التأويل هو تفسير الكلام – سواء وافق ظاهره أم لم يوافقه – وهذا هو " التأويل" في اصطلاح جمهور المفسرين ، وغيرهم ، و هذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم و هو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ (82) كما نقل عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق ، و ابن قتيبة ، وغيرهم ، وكلا القولين حق باعتبار... ولهذا نقل عن ابن عباس هذا و هذا ، وكلاهما حق .

والمعنى الثالث : أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها – و إن وافقت ظاهره – فتأويل ما أخبر الله به في الجنة – من الأكل والشرب واللباس والنكاح و قيام الساعة و غير ذلك– هي الحقائق الموجودة أنفسها ، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ، و يعبر عنه باللسان ، و هذا هو التأويل في لغة القرآن ، كما قال تعالى عن يوسف أنه قال : ﴿ **يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا** ﴾ (83) وقال تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ** ﴾ (84) وقال تعالى: ﴿ **فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ (85) ، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله"(86).

والذي يرشح لدنيا من خلال هذا العرض لمعاني التأويل في اللغة والاصطلاح أن معاني التأويل المستعملة هي

1– صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به ، و هو اصطلاح المتأخرين.

2– التفسير ، وهو اصطلاح المفسرين .

3– الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، وهو عين ما يوجد في الخارج ، وهو المعنى المراد في النصوص الشرعية .

أما التأويل بمعناه الاصطلاحي " صرف اللفظ عن ظاهره " فقد ظهر في عصور متأخرة ، بعد عهد السلف المتقدمين ، فلم يكن يعرف عند الصحابة أو التابعين التأويل بهذا

الاصطلاح المتأخر، وكذلك عند أهل اللغة المتقدمين ، بل كان ظهوره بعــد عصــر القــرون المفضلة ، وفي بيئة المتكلمين والفلاسفة ، وذلك بعد ظهور الخلاف و التفرق في المسلمين.

وليس أدل على ذلك من خلو القرآن الكريم من الدلالة عليه ، في حــين ورود التأويــل بالمعنيين الآخرين ، فقد جاء التأويل في القرآن الكريم بمعنيين :

الأول : حقيقة الشيء وما يــؤول إليــه : ومنــه قولــه تعــالى : **﴿هَــلْ يَنــظُرُونَ إِلَّا تَــأْوِيــــلَــهُ ﴾** (87) أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد ، فمن قال بالوقف على لفظ الجلالة ، كان المراد بالتأويل عنده هذا المعنى .

الثاني : التفسير والبيان : ورد فيه قوله تعالى : **﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾**(88) أي تفســيره ، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه من قال بالوقف على **﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِــي الْعِلْــمِ﴾** (89) أي أن الراسخين في العلم يعلمون معنى وتفسير المتشابه ، فلذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله، وقال مجاهد – رحمه الله –: و الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون أمنا به (90) .

وبناءً على ما تقدم فإنه لا يجوز حمل النصوص على مصطلح حادث ، بل لا بــد مــن الرجوع أولاً إلى الاستعمالات الواردة لهذا اللفظ وقت النــزول ، ولفظ التأويل لــم يــرد فــي الكتاب والسنة إلا بهذين المعنيين – السابقين – فحمل لفظ التأويل في آية سورة آل عمــران – على غيرهما باطل.

أما عن علاقة التأويل – بمعنييه الواردين في القرآن – بصفات الله تعالى

فمثال التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما إليه : فتأويل ما أخبر الله به عن أسمائه وصفاته هو نفس ما عليه من الأسماء والصفات من الحقائق والكيفيات ، وهذا من التأويل الذي لا يعلمــه إلا الله تعالى .

ومثله : تأويل ما أخبر الله عما في الجنة من المآكل و المشارب و الملابس والمنــاكح هو حقيقة ما عليــه هذه الأشياء يوم القيامــة ، قال تعــالى في الحديث القــدسي : " أعــددت لعبــادي الصــالحيــن ما لا عيــن رأت و لا أذن سمعــت و لا خـــطر عـــلى قلـــب بشــر" (91) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " تأويل ما أخبر الله عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفسه ما يكون من الوعد والوعيد "(92) .

وأما التأويل بمعنى التفسير ، وهو مقصود السلف ومرادهم ، فكل من قال إنه يعلم التأويل، أو أن العلماء يعلمون التأويل فقصده : " التفسير وفهم المعنى ، ولهذا يقول أبو جعفر الطبري في تفسيره الآيات : القول في تأويل قوله كذا و كذا ...

المبحث الرابع

شبهات حول مذهب السلف في الصفات ومناقشتها

الشبهة الأولى : دعوى أن التفويض مذهب السلف

من الأخطاء الفادحة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح ، وتوارث هذه الفكرة الخاطئة جيلاً بعد جيل ، إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المُسلَّمات التي لا يتطرق إليها الجدل والمقدمات التي ترتب عليها النتائج.

فإن السلف إنما يفوضون علم الكيفية دون علم المعنى . وقد تواترت النقول عنهم بإثبات معاني هذه النصوص إجمالاً أحياناً ، وتفصيلاً أحياناً ، فمن الإجمال قولهم : " أمروها كما جاءت بلا كيف " ، ومن التفصيل ما جاء عن مالك في الاستواء (93).

أولاً : التفويض في اللغة

قال ابن فارس : الفاء والواو والضاد ، أصل صحيح يدل على اتكال على آخر ورده إليه " (94) ، وقال الجوهري : فوض إليه الأمر : أي رده إليه " (95) .

وقد ورد في الكتاب والسنة بهذا المعنى ، كما قال – تعالى – في شأن مؤمن آل فرعون: ﴿ **وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ** ﴾ (96) ، قال الراغب في المفردات : " وأفـــوض أمـــري إلىالله: أرده إليه " (97) .

ثانياً : التفويض اصطلاحاً

التفويض هو رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله تعالى : إما معنى وكيفية ، أو كيفية فقط ، وعليه فالتفويض قسمان :

الأول : تفويض المعنى والكيفية ، وهو ما عليه بعض الخلف .

الثاني : تفويض الكيفية دون المعنى ، وهو مذهب الســـلف ، وإن لـــم يجـــر علـــى اصطلاحهم تسميته تفويضاً ، بل المعروف عنهم الإثبات (98) .

أما التفويض على وجه التحديد عند القائلين به : " صرف اللفظ عن ظاهره ، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه ، بل يترك ويفوض علمه إلى الله – تعالى – بأن يقـــول : الله أعلم بمراده " وذلـــك في نصوص الصفات التي توهم تشبيهاً بصفات المخلوقيـــن (99) .

ويبدو أن مفهوم القول بالتفويض نشأ بناءً على القول بـــأن التأويـــل لا يعلمـــه إلا الله فالمتكلمون رجحوا القراءة الأخرى بالوصل ليجيزوا لأنفسهم التأويل باصـــطلاحهم المتعـــارف عليه وهو : " إخراج اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به "(100) .

والذين يقولون بأن مذهب السلف هو التفويض يعنون به : أنه لا سبيل إلـــى معرفـــة معاني آيات الصفات لأحد من الخلق ، لأن علم ذلك إلى الله وحده ، مع القطع بـــأن ظـــواهر النصوص غير مراده ، أي يؤمنون بها ويفوضون معناها إلى الله تعالى ، من هنا قيل إن السلف لا يعلمون معنى الصفات ، وإنما يفوضون معناها إلى الله تعالى .

والتفويض في معناه يحتمل معنيين

الأول : تفويض المعنى والحقيقة معاً بحيث يكون حظ التالي لكتاب الله مجـــرد ســـرد النصوص دون فهم لمعانيها بالنسبة لنصوص الصفات ، وهذا ما يمكـــن تســـميته بـــالتفويض المطلق .

الثاني : تفويض الحقيقة والكيفية مع فهم معاني النصوص وتدبرها وتعقلها .(101)

وينبني التفويض على ركنين

الأول : اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه ، حيث لا يعقل لها معنى معلوم إلا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين ، وبالتالي فإنه يتعين نفيه ومنعه.

وهذه مقدمة مشتركة بين مذهب التفويض والتأويل .

الثاني : أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق ، لا سبيل للعلم بها ، بل هي مما استأثر الله بعلمه ، ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم ورود النص التوفيقي بذلك .

وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوز الاجتهاد في تعيين معانٍ مجازية للصفات السمعية (102) .

ولاشك أن نسبة التفويض بالمعنى الأول إلى السلف خطأ جسيم ، فكيف يُنسب إلى سلف هذه الأمة أنهم مفوضون أو أميون ثم يظن بهم أنهم لا حظَّ لهم من الكتاب الحكيم إلا الألفاظ يرددونها بلا علم ولا فهم ، وأن الله وحده لا شريك له هو الذي استأثر بعلم معانيها .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى صنفين من المفوضين فقال : " وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين يجهلون حقيقة قولهم : إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون ، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء ... ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا يعلمون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تُجرى على ظاهرها ، وتحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها ، وقالوا–مع هذا – أنها تحمل على ظاهرها" (103)

والواقع أن نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح تعد من الأخطاء الفاحشة في تاريخ العقيدة الإسلامية ، والأفحش من هذا توارث هذه الفكرة جيلاً بعد جيل إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلَّمات التي لا يتطرق إليها الجدل ، والمقدمات التي ترتب عليها النتائج .

فالسلف – رضوان الله عليهم – تكلموا في جميع آيات الصفات ، وفي نصوص القرآن وفسروها بما يوافق معناها ، ولم يسكتوا عن بيان معنى آية مـــا ســـواء فـــي ذلـــك المحكـــم والمتشابه .

فهذا " ابن مسعود " كان يقول : " لو أعلمُ أحداً أعلمَ بكتاب الله مني تبلغه أباط الإبـــل لأتيته " .

" وابن عباس " حبر الأمة و ترجمان القرآن كان من أكثر الصحابة تفســيراً لآيـــات الصفات ومن يطلع على كتب التفسير بالمأثور يعلم يقيناً أن السلف لم يتركوا آية من كتـــاب الله بلا تفسير لمعناها(104) .

أما قول السلف في الصفات " أَمِرُوها كما جاءت " فمعناه عندهم الإيمـــان بها وإثباتها، أما البحث في كيفيتها و حقيقتها فهذا التأويل المحجوب عنا، لأن ذلك من الغيوب التي استأثر الله بعلمها حيث لا يعلم تأويلها إلا الله ، فقول السلف هذا " يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليـــه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانٍ ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال أَمِرُوا لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أَمِرُوا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلـــت حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عمـــا ليس بثابت لغو من القول "(105) .

أما التفويض بالمعنى الثاني وهو تفويض الحقيقة والكيفية مع فهم معـــاني النصـــوص وتدبرها وتعقلها فهذا ما دان السلف به الله تعالى ، فهم ليسوا مفوضين إلا في الحقيقة والكيـــف فقد كَفُّوا أنفسهم عنه ، وتناهوا فيما بينهم عن الخوض فيه لأن هذا مما استأثر الله بعلمه وحـــده.

أما المعنى فلم يتوقفوا عنه ولم يجهلوه ، ويشهد بذلك تفاسيرهم المملوءة بمعاني صفات الله تعالى مما يدل بشكل قاطع أن ما يقصدونه بإمرار الصفات تفويض الكيفية التي لا يعلمها إلا الله تعالى ، أما المعاني فإنهم كانوا يفهمونها (106) .

ويتجلى هذا المنهج عند السلف في مواقفهم ممن يحاولون الخوض والبحث في مثـــل هذه الأمور، والآثار في ذلك كثيرة نكتفي بذكر ما أُثر عن الإمام مالك حين ســـئل﴿ **الـــرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ (107)كيف استوى ؟ غضب في وجه السائل وقال : الاستواء غيـــر

مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا رجل سوء ، وأمر به فأُخرج من مجلسه(108) .

وهذا الأثر وارد أيضاً عن ربيعة الرأي(109) – أستاذ مالك – وهو يبين أمرين : أن الاستواء معلوم وأن الكيف مجهول ، وهذا هو نفس المنهج الذي رسمه القرآن : إثبات وجود الاستواء ، وليس إثبات كيفية ، وهو نفس مذهب السلف ، يؤمنون بالصفات الواردة ، ويفهمون ما دلت عليه من المعاني اللائقة بالله تعالى ، أما الكيفية فيفوضونها لعالمها سبحانه وتعالى(110) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما ثبت عن غير واحد من السلف أنهم فسروا معاني كثير من الصفات كالاستواء مثلاً تفسيراً يدل على فهمهم للمعنى وعدم التفويض فيه ، قال بعضهم : ارتفع على العرش ، علا على العرش ، وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه المعاني ثابتة عند السلف وذكرها الإمام البخاري في صحيحه(111).

وإذا كان الاستواء معلوماً ومفهوماً معناه عندهم ، فكيف يقال أنهم آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ؟

فهذه العبارة المحكمة : " أَمِرُوها كما جاءت بلا كيف " المروية عن جمع من الأئمة الأعلام حجة على أهل التجهيل " المفوضة " لا لهم ، فقد تضمنت الرد على طرفي الضلال في باب أسماء الله وصفاته فقولهم: " أَمِرُوها كما جاءت " ردٌ على المعطلة النفاة . وقولهم : "بلا كيف " رد على الممثلة كما أنها دالة على الإثبات و الإقرار ، فقول ربيعة ومالك : " الاستواء غير مجهول ، و الكيف غير معقول ، والإيمان به واجب " موافق لقول الباقين : أَمِرُوها كما جاءت بلا كيف ، فإنما نفوا علم الكيفية و لم ينفوا حقيقة الصفة(112).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن يُقال أن حقيقة مذهب السلف ليس التفويض كما يشاع عنهم بل مذهبهم كما يُقررونه : إثبات جميع الصفات الإلهية – التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله – ﷺ – و تفسيرها على ما دلت عليه من المعاني الظاهرة للألفاظ مع نفي التشبيه ، وتفويض الكيفية إلى الله تعالى .

وهذا ما يقرره ابن تيمية في سائر كتبه أن مذهب السلف – وهو المذهب الذي يعتقده ويدين الله به – : أن نصوص الصفات تجري على ظواهرها و تفسر بمعناها الذي تدل عليه

ألفاظها من غير تأويل ولا تحريف ، و أما كيفيتها فيجب تفويضها إلى الله – سبحانه – لأنه لا يعلمها إلا هو ، وهذا الذي يقرره علماء السلف في كتبهم و فيما يروي عنهم بالأسانيد الصحيحة وأن المعنى معلوم والكيف مجهول في كل الصفات .

فالتفويض إنما هو للكيفية وأما المعاني فهي معلومة مفسـرة لا تفـويض فيهـا و لا غموض .

مما سبق يتبين الفرق واضحاً بين التفويض والإثبات ، ويظهـر – أيضـاً – البـون الشاسع بين ما ذهب إليه السلف وما ذهب إليه أصحاب التفويض في مسائل أهمها :

الأولى : أن السلف أثبتوا اللفظ وما دل عليه من المعاني ، مع فهم المعنى المراد مـن حيث الوضع اللغوي ، ومن حيث معرفة مراد المتكلم ، فيعلمون معنى السمع والبصر ، والوجه واليدين ، والصراط والميزان ، ونحو ذلك .

أما أصحاب التفويض ، فهم وإن كانوا قد أثبتوا اللفظ ، وفهموه مـن حيـث وضـع اللغـة، لكنهم توقفوا في تعيين المراد بـه في حق الله – تعالى – أن يكون ظاهراً فرداً .

الثانية : السلف فوضوا العلم بالكيفية دون العلم بالمعنى ، فيعلمـون معنـى السـمع والبصر والوجه واليدين ، ويعلمون معاني ما أخبر الله به من مسائل اليوم الآخر مـن أنـواع النعيم وصنوف العذاب ، ولكنهم يجهلون كيفية ذلك وحقيقته التي هو عليها .

أما أصحاب التفويض فقد فوضوا العلم بالكيفية والمعنى جميعاً فـلا يعلمـون معـاني نصوص الصفات ، ولا معاني نصوص المعاد ، بل يقولون : لا ندري ما أراد الله بها .

الثالثة : أصحاب التفويض وافقوا السلف – أو كثيراً منهم – في الوقف علـى لفـظ الجلالة ، لكنهم خالفوهم في جعلهم التأويل المنفي في الآية هو تفسير اللفظ ومعرفة معنـاه ، أو هو التأويل بالاصطلاح الحادث عند المتأخرين [113] . والسلف يقولون : التأويل المنفـي هـو الحقيقة التي يؤول إليها الأمر وهو غالب استعمال القرآن كما مر[114].

الشبهة الثانية : الحقيقة و المجاز في صفات الله تعالى

لماَّ كان التأويل عند المتكلمين " صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك "(115) أي حمل اللفظ على معنى غير معناه الحقيقي ذهب هؤلاء إلى تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز .

ويقصدون بالحقيقة : أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له .

والمجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له .

والمجاز عندهم : هو قسيم الحقيقة أي بمعنى الشيء المقابل للحقيقة(116) .

والواقع أن دعوى وصف السلف الصالح بالأخذ بالمجاز وسلوك سبيل التأويل وصف غريب ودعوى لا دليل عليها ، وخاصة الصحابة منهم ، فقد أطبق الجميع على مجانبة السلف للتأويل .

فابن تيمية – مقرر مذهب السلف – يثبت الصفات لله تعالى على حقيقتها دون تأويل للنصوص ، بل إنه – رحمه الله – كان يقول : " بوجوب حمل الأسماء والصفات على ظاهرها وأنها أسماء وصفات حقيقية وليس مجازية ، والتأويل يحتاج إلى الدليل ، والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للفظ الذي ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر"(117) .

وإنه لا يجوز صرف الكلام عن المعنى الظاهر إلى المجاز إلا بشروط أربعة(118)

1- أن يكون اللفظ المستعمل بالمعنى المجازي ، لأن الكتاب والسنة وكلام السلف باللسان العربي ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب .

2- أن يكون معه دليل يبين أن المراد المعنى المجازي ، وكل لفظ يحمل على ظاهره وعلى حقيقته ما لم يكن هناك دليل صارف .

3- أن يَسْلَم الدليل من المعارضة ، فإذا قام دليل إيماني أو قرآني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها .

4- أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره ، وضد حقيقته ، فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته وأنه أراد مجازه.

ولقد قرر ابن تيمية أنه لا يلزم من الاشتراك في الاسم الاشتراك في الحقيقة ، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن تيمية في التدمرية إذ قال : " إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هــو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث يمكن أن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هــذا ، بــل وجود هذا يخصه ، ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مســمى ذلك الاسم عند الإضافة و التخصص و التقيد ، فلا يقول عاقل إذا قيل لــه أن العــرش شــيء موجود ، و أن البعوض شيء موجود ، أن هذا مثل هذا لاتفاقهما فــي مــسمى الشــيء والوجود(119) .

ويقرر ابن تيمية هذا معتقداً أنه لا يوجد مجاز في القــرآن و الســنة و اللــغــة ، فاللــغــة في نــظــر ابن تيمية. حقيقة فقط ، وأما تقسيمها إلى حقيقة ومجاز فتقســيم مبتــدع محدث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " تقسيم اللغة إلى حقيقة و مجاز تقسيم مبتدع لم ينطق بــه السلف " ثم يتابع ابن تيمية إنكاره للمجاز فيقول : " تقسيم اللغة إلى حقيقة و مجــاز اصــطلاح حادث بعد القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة و لا التابعين لهم بإحسان ، و لا أحــد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة والشافعي"(120).

ويعتقد ابن تيمية أن " كل لفظ موجود في كتاب الله و رسوله ، فإنه مقيد بما يبين معنــاه ليس في ذلك مجاز ، بل كله حقيقة "(121) .

وقد تابع ابن تيمية رأيــه في المجاز تلميذه ابــن القيم(122) ، فإنــه يعد امتداداً لــرأي شيخه .

قال ابن القيم : " إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة و مجاز ليس تقســيماً شــرعياً و لا عقلياً ولا لغوياً ، فهو اصطلاح محض ، وهو اصطلاح حدث بعد القــرون الثلاثــة المفضــلة بالنص و كــان منشؤه من جهــة المعتــزلة والجهميــة ، ومــن سلــك طــريقهم مــن المتكلميــن ..."(123) .

ومما يدل على فساد القول بالمجاز " إجماع القائلين به أن كل مجاز يجوز نفيه ويكون نافيه صادقاً في نفس الأمر ، فتقول لمن قال : رأيت أسداً يرمي ، ليس هو بأسد ، وإنما هو رجل شجاع ، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً أن في القرآن ما يجوز نفيه .

ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن ، و هذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن و بين نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته ، و أنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال و الجلال الثابتة لله في القرآن العظيم .

وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك فقالوا : لا يد ولا استواء ، ولا نزول ، و نحو ذلك في كثير من آيات الصفات،لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها ، بل هي عندهم مجازات فاليد مستعملة عندهم في النعمة أو القدرة ، والاستواء في الاستيلاء والنزول نزول أمره و نحو ذلك ، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز "(124) .

ومن هنا يمكن القول بأن آيات الصفات تحمل على الحقيقة لا على المجاز طالما أن القرآن ليس فيه نوع مجاز ، فإن قيل : إذا منع المجاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها ؟

فالجواب : أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها فللخالق جل و على صفات حقيقية تليق به ، و للمخلوق صفات حقيقية تناسبه و تلائمه و كل من ذلك حقيقته في محله"(125).

وبناءاً عليه إذا أُضيف اللفظ إلى الله تعالى يكون حقيقة في المعنى المراد وصف الله به لا مجازاً ، وهذه الحقيقة لا يشركه فيها غيره لخصوصيتها به.

وكذلك إذا أضيف إلى الإنسان يكون حقيقة فيه لا مجازاً لخصوصيته به .

ومن هنا يعلم أن الحقيقتين مختلفتان لاختلاف الذاتين الموصوفتين بهما "(126) .

وبذلك يزول الإشكال الذي وقع فيه كثير من الناس ، و يتبين أن القائلين بالمجاز من المتكلمين إنما قالوا بذلك ليتخذوه مطية لتأويلاتهم النصوص عما دلت عليه من المعاني .

ولو أدرك القائلون بوقوع المجاز في القرآن و الحديث و اللغة حقيقة المسألة ، وأصل نشأتها ، و بعدها العقدي ، لَمَا قالوا بذلك ، و لكن وقد قالوا فهم مخالفون لمـــنهج أهـــل الســـنة والجماعة موافقون لمنهج المتكلمين من المعتزلة وغيرهم .

الشبهة الثالثة : دعوى أن النصوص لها ظاهر وباطن

الأصل في نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها ، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل و نحوهما ، و اعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها ، و لا سيما ما يتعلق منهـــا بأصول الدين و الإيمان إذ لا مجال للرأي فيها "(127).

وقد تمسك السلف بظاهر ما ورد به السمع من غير تأويل ولا صرف عـــن الظـــاهر وخاصة في آيات الصفات ، وقالوا : " إن النصوص تبقى على ظاهرها ، الظاهر الذي يليـــق بالله تعالى ، ولا يفهم من النصوص إلا ذلك الظاهر اللائـــق ، بـــل لا يجـــوز أن يعتقـــد أن النصوص قد تدل بظاهرها على ما لا يليق بالله ، لما في ذلك من إساءة أدب ، بل إساءة ظـــن بالله الـــذي أنـــزل تلـــك النصوص ، وأوحي بهـــا إلى رســـوله الأميـــــن عليـــه الصـــلاة والسلام "(128).

والسؤال الذي يفرض نفسه على البحث هو : هل الأخذ بظواهر النصوص يؤدي إلى التشبيه و التجسيم كما يدعي البعض أم لا ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى ثلاث نقاط ينبغي أن تعتبر أسســـاً لمن قصد تنـــزيه الله تبارك و تعالى عن التشبيه و التجسيم . وهي :

أ- إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله :﴿ **أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ** ﴾(129) كما لا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي قال الله تعالى فيه : ﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ (130)

ب- تنـــزيـــه الله عز وجـــل عن مشابهـــة الحوادث في صفاتـــه في ضوء قولـــه تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾(131) والآية تشتمل على التنـــزيه لله تعـــالى والإثبات معاً كما ترى .

ج- عدم محاولة إدراك حقيقة صفاته كما لم تدرك حقيقة ذاته سبحانه وتعالى إيماناً بقوله تعالى **﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾** (132) وقوله تعالى : **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** (133)(134)

إن المتتبع لمنهج السلف في قضية الأسماء والصفات يلاحظ أنهم قد أثبتوا أن الأصـل فيها هو أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله نفياً وإثباتاً .

فيجب إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله وكذلك يجب نفى ما نفاه الله عـن نفسه وما نفاه عنه رسوله ﷺ .

ففي النفي والإثبات لابد من الالتزام بالنص الثابت الصحيح فلا ينفى عـن الله تعـالى شيء أو يثبت له شيء بمجرد الرأي و الهوى ، و إنما يدور النفي و الإثبات على ما وردت به النصوص .

يقول الإمام ابن تيمية : " فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلـة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتنـزيهاً بلا تعطيل "(135) .

وفي الوقت الذي يثبت فيه السلف لله تعالى ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ مـن أسماء وصفات ، في الوقت ذاته ينفون مماثلة الله تعالى شيء من خلقه في ذاته وصفاته وأفعاله فهو سبحانه وتعالى لا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شيء ، وكل ما ثبت له من صفات الكمال فهـو مختص به لا يشرك فيه سواه .

وقد أكد ابن تيمية – رحمه الله – هذا المعنى كثيراً فقال : " إن من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثـل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ، ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسـم عـام لا يقتضـي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ، ولا في غيره ، فـلا يقـول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود أن هذا مثل هذا ، لاتفاقهمـا في مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس في الخارج شئ موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كـلياً – هـو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيـل هـذا موجـود وهـذا موجود ، فوجود كل مـنهما يـخصـه ولا يشركه فيه غـيـره ، مع أن الاسم حقيقةً في كل منها"(136) .

وبهذا يظهر أن إجراء نصوص القرآن والسنة على ظواهرها لا يؤدي إلى التشبيه لأن ما يثبت عن طريقهما ليس من جنس ما يثب للحوادث ، وإن كان هناك من الأسماء ما يطلـــق على صفات الله كما يطلق على صفات خلقه فهو اشتراك في الاسم فحسب لا يقتضي المماثلـــة في الحقيقة .

ومن هنا فالإثبات ليس تشبيهاً فإذا قيل : الله عالم والإنسان عالم ، فليس العلم كـــالعلم لأن الله يوصف بالعلم الذي يليق به والإنسان يوصف بالعلم الذي يليق به(137) .

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) الشورى : الآية : 11 .

(2) الشورى : الآية : 11 .

(3) التدمرية – ضمن مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد – السعودية – الطبعة الأولى – 1398 هـ ، 4/3-3، وانظر : الحموية ضمن مجموع الفتاوى : 5 /26، 27.

(4) انظر : منهج و دراسات لآيات الأسماء والصفات – محمد الأمين الشنقيطي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – 1401 هـ ، ص : 5 وما بعدها .

(5) الشورى : الآية : 11 .

(6) الشورى : الآية : 11 .

(7) طه : الآية : 110 .

(8) الأعراف : الآية : 180 .

(9) غافر : الآية : 20 .

(10) الشورى : الآية : 11 .

(11) النحل : الآية : 74 .

(12) الإخلاص الآية : 1-4 .

(13) البيهقي وموقفه من الإلهيات – د.أحمد بن عطية الغامدي – مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة – الطبعة الثالثة- 1412 هـ- 1992 م ، ص : 149 ، 150 .

(14) الأشعري : علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة ، كان من أئمة المتكلمين المجتهدين ، وُلد في البصرة عام 260هـ ، و تلقى مذهب المعتزلة ، وتقدم فيهم ، ثم رجع و جاهر بخلافه ، توفي ببغداد عام 324 هـ ، له مصنفات كثيرة منها : مقالات الإسلاميين ، والإبانة عن أصول الديانة ، واللمع في الرد على أهل الزيغ و البدع ، وغيرها . انظر ترجمته : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان –أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان : تحقيق : إحسان حقي – دار الثقافة – بيروت – الطبعة الأولى – 1413 هـ – 285/3 ، وسير أعلام النبلاء – شمس الدين الذهبي – تحقيق شعيب

الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة السابعة – 1410 هـ – 1990م – 89/15، وطبقات الشافعية الكبرى :تاج الدين السبكي – دار المعرفة – بيروت – لبنان– الطبعة الثانية – 347/3 ، ومعجم المؤلفين : عمر رضا كحالة – مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت – الطبعة الأولى – 1414 هـ– 1984 م – 45/2 .

(15) الملل والنحل : محمد عبد الكريم الشهرستاني – تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل – دار الفكر – لبنان – بيروت – ص : 94 ، 95 ، وشــرح العقيدة الواسطية لابن تيمية : محمد خليل هراس – دار الفكـر – ص : 107 .

(16) السجستاني : محمد بن كرام بن عراق بن حزابه ، أبو عبد الله ، السجزي ، إمام الكرامية ، من فرق الإبتداع في الإسلام ، كان يقول بأن الله تعالى مستقر على العرش ، وأنه جوهر ، وُلد في سجستان ، وجاور بمكة خمس سنين ، وورد نيسابور فحبسه طارق بن عبد الله ، ثم انصرف إلى الشام وعاد إلى نيسابور ، وخرج منها سنة 251هـ إلى القدس ، فمات فيها عام 255 هـ ، والسجزي نسبة إلى سجستان، الأعلام : 14/7 ومعجم المؤلفين : 608/3.

(17) البيهقي وموقفه من الإلهيات : أحمد الغامدي – ص :160 ،161 .

(18) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم : عبد القاهر بن طاهر البغدادي – تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة – دار الجيل – بيروت – لبنان – 1408 هـ – 1987 م – ص : 219 .

(19) الملل والنحل للشهرستاني : ص 108– 109 ، وانظر أيضاً : الفرق بين الفرق : ص 203 .

(20) الفرق بين الفرق :ص 203 .

(21) الخطط والآثار للمقريزي : طبع مؤسسة الحلبي وشركاه – بدون تاريخ – ج4/ 183 .

(22) الملل والنحل للشهرستاني : ص 108 .

(23) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة – تحقيق :عبد الإله بن سليمان الأحمدي : دار طيبة – السعودية – الرياض – الطبعة الثانية – 1416 هـ – 1995 م – 280/1 .

(24) انظر: البيهقي و موقفه من الإلهيات – أحمد الغامدي – ص : 150 – 152 .

(25) أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر : من أئمة الحديث ، وُلد في خسرو جرد (من قرى بيهق بنيسابور) و نشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة و مكة وغيرها ، وطلب إلى نيسابور،فلم يزل فيها إلى أن مات ، ونقل جثمانه إلى بلده ، له تصانيف كثيرة منها : السنن

الكبرى ، الأسماء والصفات ، والترغيب والترهيب ، ومناقب الشافعي ، وغيرها كثير – الأعلام: 116/1 ، و معجم المؤلفين : 129/1.

(26) الأسماء الصفات : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – 1405 هـ – 1984 م – ص : 137 ، 138 .

(27) الدكتور على سامي النشار في كتابه " نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام " : 236/1 .

(28) النعمان بن ثابت الكوفي ، التيمي بالولاء " أبو حنيفة " فقيه ، مجتهد ، إمام الحنفية ، مؤسس المذهب الحنفي ، أصله من أبناء فارس ، ولد بالكوفة سنة 80هـ ، ونشأ بها ، و تفقه على حماد بن سليمان ، وتوفي ببغداد سنة 150 هـ و دفن بمقابر الخيزران – من آثاره : الفقه الأكبر في الكلام ، والمسند في الحديث رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي ، والرد على القدرية . الأعلام : 36/8 ، و معجم المؤلفين : 32/4 .

(29) شرح الفقه الأكبر : ملا علي القاري – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – 1404 هـ –1984 م – ص : 25 .

(30) نقض المنطق : ابن تيمية – تحقيق : محمد بن عبد الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الضبع – صححه : محمد حامد الفقي – مكتبة السنة المحمدية – القاهرة – مصر – ص : 6 .

(31) انظر : الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه: د . محمد أمان بن علي الجامي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – المجلس الأعلى لإحياء التراث الإسلامي – الطبعة الأولى– 1408 هـ – ص: 207 ، 208.

(32) القصص : الآية :88.

(33) الرحمن : الآية : 27.

(34) الفتح : الآية :10.

(35) طه : الآية : 39

(36) طه : الآية : 5

(37) طه : الآية : 5

(38) الملك : الآية : 17.

(39) الأنعام : الآية : 61.

(40) النساء : الآية : 157 ،158.

(41) البخاري : كتاب التهجد – باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (384/1 رقـم 1094) ومسـلم : كتاب صلاة المسافرين – باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليـل – (521/1 رقـم 758)

(42) البخاري : كتاب الإستئذان – باب " بدء السلام " – (2299/5 رقم 5873) وفي كتاب العتق – باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه (902/2 رقم 2419) ومسلم : كتاب البر والصلة – باب النهي عن ضرب الوجه – (2016/4 رقم 2612) .

(43) البخاري : كتاب التفسير – باب " وتقول هل من مزيد "– (1835/4 رقم 4567) ومسلم : كتاب صفة الجنة ونعيمها – باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء – (2186/4 رقـم 2846)

(44) رواه مسلم : كتاب القدر – باب تصريف الله القلوب كيـف يشـاء – (2045/4 رقـم 2654) والترمذي في السنن : كتاب القدر باب مـا جـاء أن القلـوب بـين أصـبعي الـرحمن – (391/4،390 رقم 2140).

(45) البخاري : كتاب التوحيد– باب قول الله تعالى : " ويحذركم الله نفسه " – (2694/6 رقم 6970) ومسلم : كتاب الذكر والدعـاء – باب فضل الذكر والدعـاء والتقـرب إلـى الله تعـالى (2067/4 ، 2068 رقم 2675).

(46) البخاري: كتاب التوحيد – باب قول الله تعالى " ولتصنع على عيني " – (2695/6 رقم 2972) ومسلم : كتاب الفتن – باب ذكر الدجال وصفته وما معه – (2247/4 رقم 169) والترمذي : باب (56 ،60)– (2240/4 ، 2245 رقم 2235 ، 2241)

(47) انظر : القواعد المثلى في صفات الله الحسنى – محمد بن صالح العثيمين – ص47 وقد رد ابن عثيمين عليهم وأبان بطلان مذبهم من ستة وجوه . انظر ص 47–53

(48) الشورى : الآية : 11.

(49) الإخلاص : الآية :1–4.

(50) آل عمران : الآية : 7.

(51) المقصود آية آل عمران الآنفة الذكر .

(52) هود : الآية : 1.

(53) يونس : الآية : 1.

(54) مجموع الفتاوى ابن تيمية : 60/3.

(55) الزمر : الآية : 23.

(56) النساء : الآية : 82 .

(57) الذاريات : الآية : 9،8.

(58) مجموع فتاوى ابن تيمية : 60/3، 61.

(59) آل عمران : الآية : 7.

(60) محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر ، ولد في طبرستان سنة 224هـ ، مؤرخ ، مفسر ، محدث ، فقيه، استوطن بغداد وتوفي بها سنة 310 هـ _ من تصانيفه " جامع البيان عن آي القرآن " و " أخبار الرسل والملوك " واختلاف الفقهاء " وغيرها . انظر لسان الميزان : أحمد بن حجر العسقلاني – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – 1971 م – 1390 هـ – 100/5 ، الأعلام : 69/6.

(61) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري – دار المعرفة للطباعة والنشر –بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – 1327 هـ – 170/3– 175 باختصار .

(62) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي – دار العاصمة – السعودية – الرياض – الطبعة الأولى – 1416 هـ – 1996 م – ص : 302.

(63) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : 61/3، 62.

(64) الشورى : الآية : 11.

(65) الإخلاص : الآية : 1–4.

(66) التفسير الواضح : محمد محمود حجازي – دار الجيل – مطبعة الاستقلال الكبرى – القاهرة – الطبعة السادسة – 1389 هـ – 1969 م – 38/3 ، ومفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني – ص : 251 ، وتفسير أبي السعود : محمد بن محمد العمادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – 7/2.

(67) الإتقان في علوم القرآن : 6/2 ط حجازي القاهرة .

(68) طه : الآية : 5.

(69) طه : الآية : 39.

(70) كبرى اليقينيات الكونية – محمد سعيد رمضان البوطي – ص 138– 140.

(71) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية :أحمد بن حجر آل طامي البنعلي – دار الكتب القطرية – قطر – الطبعة الأولى – 1415 هـ – 1994 م – ص 199 .

(72) العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية – د. سيد عبد العزيز السيلي – ص89

(73) آل عمران: الآية : 7.

(74) الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق أحمد عبد الغفـــور عطار – الطبعة الثانية – 1402 هـــ – 1985 م – 1627/4.

(75) محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبى بكر بن فرح الأنصاري ، الخزرجي ، الأندلسي ، القرطبي ، المالكي (أبو عبد الله) مفسر ، توفي بمنية بني خصيب بمصر في شوال من سنة 671هـــ ، من تصانيفه : الجامع لأحكام القرآن ، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، وغيرها. انظر ترجمته : الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – دار النشر فرانـــز شـــتايز بنيسبادن – الطبعة الثانية – 1394 هـــ – 1974 م – 122/2 ، ومعجم المؤلفين – كحالة : 52/3

(76) الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – مؤسسة مناهل العرفان – بيروت – لبنـــان – 15/4.

(77) آل عمران : الآية : 7.

(78) الأعراف : الآية : 53.

(79) النساء : الآية : 59.

(80) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : الراغب الأصفهاني – تحقيق : محمد سيد الكيلاني – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – ص: 31

(81) جامع البيان : الطبري – 123/3 .

(82) آل عمران : الآية : 7 .

(83) يوسف : الآية : 100.

(84) يوسف : الآية : 100.

(85) النساء : الآية : 59.

(86) مجموع فتاوى ابن تيمية : 35/5، 36.

(87) الأعراف : الآية : 53.

(88) يوسف : الآية : 36 .

(89) آل عمران : الآية : 7 .

(90) مجموع فتاوى ابن تيمية : 55/3، 56-407/17،390، وانظر : تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – الطبعة الأولى – 1408 هـ – 1988 م – 328/1،327، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل : محمد السيد الجليند – القاهرة – الهيئة العامة لشؤون المطابع – 1393 هـ – 1973 م – ص : 35

(91) رواه البخاري : كتاب التوحيد – باب قوله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ – (2723/6 رقم 7059)

(92) الرسالة التدمرية : ابن تيمية – كلية الشريعة – جامعة الإمام محمد بن سعود – المطابع الأهلية للأوفست – الرياض – 1396 هـ – ص : 96 .

(93) انظر : ص 24 من هذا البحث .

(94) معجم مقايس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – الطبعة الأولى – 1366 هـ – 460/4 مادة فوض .

(95) الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، 1099/3 .

(96) سورة غافر : الآية44 .

(97) معجم مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني – دار القلم – دمشق – الدار الشامية – بيروت – الطبعة الأولى – 1412 هـ – 1992 م – ص 401 .

(98) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد – عثمان بن علي حسن – 579/2-580

(99) انظر : مذهب التفويض في نصوص الصفات – أحمد بن عبد الرحمن القاضي – ص152 .

(100) العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية : د. سيد عبد العزيز السيلي – دار المنار – مصر – القاهرة – الطبعة الأولى – 1993 م – 1413 هـ – ص : 88 ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة – د.عبد الرحمن صالح الحمود – مكتبة الرشد – الرياض – الطبعة الأولى – 1415 هـ – 1995 م – 1183/3

(101) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة : محمد الجامي – ص : 9.

(102) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : أحمد القاضي – ص :155.

(103) درء تعارض العقل والنقل : ابن تيمية – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة اثانية – 1409 هـ – 1989 م – 15/1 ، 16.

(104) ابن تيمية وموقفة من قضية التأويل : محمد السيد الجليند – ص : 65.

(105) الفتوى الحموية ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية : 41/5 – 42.

(106) ابن تيمية و موقفه من الأشاعرة – عبد الرحمن الحمود : 1182/3 ، و انظر : ابــن تيميــة وموقفه من قضية التأويل – محمد السيد الجلنيد – ص 61 .

(107) طه : الآية : 5 .

(108) الأسماء والصفات – البيهقي – ص : 515 ، 516 .

(109) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولاهم " أبو عبد الرحمن " المشهور بربيعة الرأي ، الإمام الفقيه، مفتي المدينة و عالم وقته ، كان ذا فطنة وسنة من أئمة الإجتهاد توفي سنة 136هـ – انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 50/2 – 52 ، وسير أعلام النبلاء : 89/6 – 96 ، و تهذيب التهذيب : 258/3 – 259 .

(110) انظر : ابن تيمية و موقفه من قضية التأويل – محمد السيد الجليند – ص : 79 ، 80 ، وابــن تيمية وموقفه من الأشاعرة : 1180/3 ، 1181 .

(111) انظر : رسالة الإكليل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ابن تيمية – دار إحيــاء التراث العربي – بيروت – لبنــان – 34/2 ، وصحيح البخاري : كتاب التوحيد – باب وكان عرشه علــى الماء (2698/6) .

(112) مجموع فتاوى ابن تيمية : 41/5 – 42 .

(113) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية – 35/17

(114) راجع ص : 19من هذا البحث .

(115) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : 55/3 ، 35/5 ، 288/13 ، و التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني – دار الشؤون الثقافية العامة – العراق – بغداد –1986 م –1406 هـ – ص : 34 .

(116) الإيمان : ابن تيمية – تحقيق : محمد الزبيدي – دار الكتاب العــربي – الطبعة الأولى – 1414 هـ – 1993 م – ص : 103 .

(117) الإكليل في المتشابه والتأويل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ابن تيمية : 23 .

(118) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : 360/6 – 361 .

(119) الرسالة التدمرية : ابن تيمية – كلية الشريعة – جامعة الإمام محمد بن سعود – المطابع الأهلية للأوفست – الرياض – 1396هـ – ص : 265 .

(120) الإيمان – ابن تيمية – ص : 100 – 101 .

(121) المصدر السابق : ص : 116 .

---

(122) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُرعي ، الدمشقي ، أبو عبد الله ، شمس الـدين ، ولـد بدمشق سنة 691هـ وتتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية الحُراني – رحمه الله – حتى صار أخص الناس به – سجن معه ، وأوذي ، صنف كثيراً ، ومن تصانيفه : الصـواعق المرسـلة " و " إعلام الموقعين " و " الوابل الصيب " وغيرها ، و توفي بدمشق سنة 751هـ انظر ترجمته : الدرر الكامنة : 400/3 ، شذرات الذهب 168/6 و الأعلام : 56/6

(123) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة : ابن قيم الجوزية – تحقيق : سيد إبراهيم – دار الحديث – القاهرة – الطبعة الأولى – 1412هـ – 1992م – 273/2 .

(124) منـع جواز المجـاز في المنـزل للتعبد و الإعجاز : محمد الأميـن بن محمـد المختـار الشنقيطي – مكتبة ابن تيمية القاهرة – ص : 8 ، 9 .

(125) المصدر السابق : ص : 53 .

(126) الإمام ابن تيمية و موقفه من قضية التأويل – محمد الجليند – ص : 371 ، و انظر : العقيـدة والسلفية – سيد السيلي – ص : 81 .

(127) انظر : القواعد المثلى في صفات الله و أسمائه الحسنى : محمد بن صالح العثيمين – مكتبة السنة – الطبعة الثانية – 1414هـ – 1994م – ص : 75 .

(128) الصفات الإلهية – محمد الجامي – ص : 218 .

(129) البقرة : الآية : 140 .

(130) النجم : الآية : 3 ، 4 .

(131) الشوري : الآية : 11 .

(132) طه : الآية : 110 .

(133) مريم : الآية : 65 .

(134) انظر : أضواء البيان – الشنقيطي : 304/2 ، والصفات الإلهية – محمد الجامي – ص : 65 .

(135) الرسالة التدمرية : ابن تيمية – ص : 8 ، و انظر : العقيدة السلفية – سيد السيلي – ص : 250 – 251

(136) مجموع فتاوى ابن تيمية : 3/9–11 ، و التدمرية : ص : 13 .

(137) العقيدة السلفية – سيد السيلي – ص : 254 ، 255 .